

السيد رئيس مجلس الإدارة

تحية طيبة و بعد ، ، ،

نرجو الإحاطة أنه في إطار تطوير النظام المتبع من قبل البنك المركزي المصري لمتابعة أوضاع السيولة بالبنوك المسجلة لديه وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم ادارة السيولة لديها ، فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٥ القرار التالي :

١. يلتزم كل بنك بإعداد أو تحديث سياسة إدارة السيولة لديه واعتمادها من مجلس إدارته وتقديمها للبنك المركزي المصري خلال ثلاثة أشهر بحيث تشمل هذه السياسة مبادئ إدارة السيولة في ظل الظروف العادية وغير العادية .
٢. استمرار البنوك بالالتزام باتباع القواعد المنظمة لحساب نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية والحفاظ على الحد الأدنى لكل منهما (٢٠٪ ، ٢٥٪ على الترتيب) وفقاً للقرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في هذا الشأن .
٣. أن يقوم كل بنك بموافاة البنك المركزي بمذكرة توضح تجربته في إدارة السيولة لديه والمطبقة حالياً .
٤. ضرورة قيام البنوك بتطوير نظم المعلومات لديها في مجال إدارة السيولة مع تنمية الكوادر البشرية لديها في هذا المجال وبما يمكنها من تحقيق أهداف سياستها المتعلقة بإدارة السيولة واسترشاداً بورقة العمل المرافقة بما يحقق مايلي خلال سنة :
 - إدارة السيولة بصفة يومية من خلال التعرف على التدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة والبحث عن فرص لتوظيف الفائض أو مواجهة العجز .
 - إعداد سلم آجال الاستحقاق لتحديد الفجوات الناتجة عن عدم توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات يومياً أو كحد أدنى في نهاية كل أسبوع وفقاً للأجل المتبقى من عمر كل أصل أو التزام وذلك بالنسبة للعناصر بالعملة المحلية وكذا بأهم العملات الأجنبية محل التعامل (لكل عملة على حده) على أن يقوم البنك بمتابعة حجم الفجوات (الجارية / التراكمية) لديه ووضع حدود نسبية قصوى لها بحيث تكون في الحدود الآمنة ، على إن يوافق البنك المركزي المصري - عند طلبه - ببيانات إدارة السيولة لدى البنك .

- تحديد قيمة الفجوة الجارية من واقع بيان سلم آجال الاستحقاقات على أساس الفرق (السالب أو الموجب) بين الأصول والالتزامات لكل شريحة زمنية لكل من العملة المحلية واهم العملات الأجنبية (لكل عملة على حده) وفقاً لما ورد بورقة العمل المشار إليها ، بحيث يتم التوصل لحساب الفجوة التراكمية ، وعلى أن يتابع البنك المركزى ما يقرره كل بنك من حدود قصى للفجوة الظاهرة بسلم الاستحقاقات (الجارية / التراكمية) كنسبة من إجمالى التزامات البنك بكل عملة على حده .
- ٥. يقدم كل بنك إلى البنك المركزى المصرى سلم آجال الاستحقاق لديه فى نهاية مارس ٢٠٠٥ وفقاً للنموذج الاسترشادى المرفق لورقة العمل وذلك خلال أبريل ٢٠٠٥ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام، ، ،

وكيل المحافظ

(مرفق رقم ١)

ورقة عمل استرشادية

لتطوير متابعة إدارة السيولة بالبنوك

تقضى المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة وفقا للتوصيات الصادرة عن لجنه بازل للرقابة المصرفية عن إدارة المخاطر ومنها إدارة مخاطر السيولة ، بضرورة أن يتوافر لدى كل بنك سياسة معتمدة من مجلس ادارته لإدارة السيولة على أن تشمل تلك السياسة كيفية قياس ومتابعة ورقابة مخاطر السيولة ، كما تناولت التوصيات الصادرة عن اللجنة الأساليب الواجب اتباعها من قبل البنوك فى هذا المجال ، حيث أشارت الى أن معظم البنوك العالمية تتبع عدة أساليب لقياس وإدارة السيولة ومن ذلك اعداد سلم اجال الاستحقاقات الذى يتضمن تقديرات البنك للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة على مدار عدة فترات زمنية تالية بحيث يتاح تحديد الفائض أو العجز فى كل فترة وعلى أساس تراكمى لكى يتخذ البنك الاجراء المناسب لإدارة السيولة لديه .

ونورد فيما يلى أهم ما خلصت اليه دراسة تطوير النظام المتبع من قبل البنك المركزى المصرى لمتابعة أوضاع السيولة بالبنوك فى ضوء ما صدر عن لجنه بازل للرقابة المصرفية فى هذا الشأن .

أولا : ضرورة ان يلتزم كل بنك باعداد أو تحديث سياسة إدارة السيولة لديه واعتمادها من مجلس ادارته بحيث تشمل تلك

السياسة العناصر المستحدثة فى ظل الظروف العادية وغير العادية ، وعلى ان تتضمن العناصر التالية : -

١- الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الموارد التى يعتمد عليها البنك فى توظيفاته الى اجمالى الالتزامات يتصل بذلك وضع حدود مرنة للاعتماد على الودائع من قطاعات معينة .

٢- الموازنة بين عناصر أصول البنك والتزاماته ، من حيث اجال الإستحقاق لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية محل التعامل (كل عملة على حده)، حيث يتطلب الامر مراجعة اجال استحقاق عناصر المركز المالى للبنك لتصبح من اليوم التالى ، اقل من أسبوع ، اكثر من أسبوع وحتى شهر ، أكثر من شهر وحتى ٣ شهور ، أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور ، اكثر من ٦ شهور وحتى سنه ، أكثر من سنه حتى ٥ سنوات ، أكثر من خمس سنوات ، على أن يتم تحليل اجال الاستحقاق على اساس الفترة المتبقية على ذات الأسس التى تم الاشارة اليها ، مع النظر فى تحليل البنود وفقا لتفاصيل أكثر وبما يخدم إدارة السيولة لدى البنك .

٣- يتعين أن يكون لدى كل بنك خطة تمويلية لمواجهة الطوارئ معتمدة من لجنه إدارة الاصول والالتزامات يتم من خلالها مراجعة اجال الاستحقاقات لاصول والتزامات البنك بوضع عدة افتراضات لدى تعرض البنك لمخاطر عدم توفير سيولة كافيها لسداد الالتزامات فى حالات الطوارئ **Liquidity Stress testing** كافتراض سحب مفاجئ على ودائع العملاء يخالف السلوك النمطى المعتاد (ويجب مراجعة هذه الخطة مرة فى السنه على الاقل) على أن تشمل تلك الخطة على الاجراءات التى يتعين على البنك اتخاذها فى كل مرحلة من مراحل الازمة منذ بدايتها وحتى تصل الى ذروتها ومنها :

* الحدود الدنيا للاصول السائله التى يتعين على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات الطارئة .

* قدرة البنك على الحصول على موارد اضافية من السوق المحلية وذلك من خلال : -

أ. اعداد ترتيبات مع بنوك اخرى لتحديد حدود ايداع (اقتراض) يسهل استخدامها وقت الحاجة .

ب. بحث مدى امكانية تسويق جزء من محفظة قروض البنك أو تحويل جزء منها الى أوراق مالية أكثر سيولة

ثانيا : مراقبة وادارة السيولة بصفة يومية :

من خلال اعداد التدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة وبما يمكن البنك من التعرف على حجم الفائض والعمل على توظيفه في الادوات المختلفة بالسوق لتجنب توافر فائض دون توظيف ، أو التعرف على حجم العجز ومن ثم العمل على تدييره .

ثالثا : سلم آجال الاستحقاقات Maturity Ladder :

١- عن طريق اعداد سلم آجال الاستحقاقات لتحديد الفجوات الناتجة عن عدم توافق آجال الاستحقاقات للاصول والالتزامات يوميا أو كحد أدنى فى نهاية كل أسبوع (وفقا للنموذج المرفق⁺) ، وفقا للأجل المتبقى من عمر الاصل أو التزام بكل من العملة المحلية والعملات الاجنبية محل التعامل (لكل عملة على حدة) ، بهدف التأكد من توافر السيولة اللازمة فى آجال الاستحقاق المختلفة أو إدارة الفجوة وتديير التمويل اللازم .

٢- يتم توزيع الاصول والالتزامات على شرائح زمنية وفقا للأجل المتبقى حتى تاريخ الاستحقاق تبدأ من اليوم التالي ، أسبوع فأقل^x ، أكثر من أسبوع وحتى شهر ، أكثر من شهر وحتى ٣ شهور ، من ٣ شهور حتى ٦ شهور ، أكثر من ٦ شهور وحتى سنة ، أكثر من سنة .

٣- يتم تحديد قيمة الفجوة الجارية المثلة فى الفرق (سالب أو موجب) بين الأصول والالتزامات لكل شريحة زمنية ، بكل من العملة المحلية وأهم العملات الأجنبية محل التعامل (كل عملة على حدة) ، وبما يمكن من التوصل الى الفجوة التراكمية .

٤- يجب على كل بنك - كمرحلة أولى - وضع حدود قصوى للفجوات (جارية ، تراكمية) لكل فترة زمنية ومراعاة عدم تجاوزها على أن تكون نسبه محددة من اجمالى التزامات البنك لكل عملة على حدة ، وعلى أن تحدد هذه النسبة عن طريق لجنه إدارة الأصول والالتزامات (ALCO) لدى البنك ويتم مراجعتها سنويا .

٥- بالنسبة للبنود التى ليس لها تواريخ استحقاق يتم اجراء المعالجات التالية لجانب منها عند اعداد سلم آجال الاستحقاق : -

أ - أرصدة السحب على المكشوف (حساب جارى مدين) :

* يقوم البنك بدراسة السلوك التاريخى للارصدة على مدار - خمس سنوات سابقة - ، أخذا فى الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية خلال فترات الدراسة للوقوف على أرصدة هذه الحسابات واذا ظهر ثباتها يتم اعتبار ٨٠٪ للعملة المحلية ٥٠٪ للعملات الاجنبية لمدة ٦ شهور أو سنة ، مع اعتبار نسبة الـ ٢٠٪ ، ٥٠٪ الباقية (للعملة المحلية والعملات الأجنبية على الترتيب) حسابات جارية يمكن سحبها أو ردها فى أى وقت ، واعتبارها توظيف لمدة ليلة واحدة .

* يجب على البنك اجراء هذه الدراسة مرة على الاقل فى السنه للوقوف على مدى ملائمتها .

ب - أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير :

يتم دراسة السلوك التاريخي للعملاء من خلال سلاسل زمنية - لخمس سنوات سابقة - أخذًا في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية خلال فترات الدراسة (تحدث باستمرار) لاحتساب الجزء الراسخ ويدرج في أكثر من سنة ، والجزء المتبقى يوزع على مدار العام بنسب متساوية ، أخذًا في الاعتبار حركات السحب الموسمية .

ج - الاستثمارات المالية + :

- * الاستثمارات المالية التي ليس لها تواريخ استحقاق ويتم تداولها في البورصة تداول نشط (كالأسهم) - فيما عدا أسهم الشركات التابعة (أكثر من ٥٠٪) أو ذات المصلحة المشتركة (أكثر من ٢٠٪) تدرج ضمن أسبوع فأقل بعد أخذ معامل خصم ١٠٪ لاحتمال تذبذب أسعار الورقة المالية والضغط التي قد تتعرض لها نتيجة لقيام البنك بتسييلها بسرعة عند الحاجة ، على أن يتم ادراج قيمة الـ ١٠٪ في الفترة الزمنية أكثر من سنة .
- * الاستثمارات المالية التي ليس لها تواريخ استحقاق ولم يتم تداولها في البورصة وليس عليها تداول نشط تدرج أكثر من سنة .
- * أسهم الشركات التابعة (أكثر من ٥٠٪) أو ذات المصلحة المشتركة (أكثر من ٢٠٪) تدرج أكثر من سنة .
- * ادراج أذون الخزانة وفقا للأجل المتبقى ، مع ادراج نسبة ٢٠٪ من قيمتها ضمن الفترة أسبوع فأقل .
- * ادراج سندات الخزانة المصرية بالجنية المصرى والدولار الأمريكى^{xx} ضمن الفترة أسبوع فأقل .
- * ادراج السندات الصادرة من الشركات والبنوك بحسب تواريخ استحقاقها مع امكانية ادراجها ضمن الفترة أسبوع فأقل اذا توافرت فيها سرعة قابليتها للتحويل الى نقدية بأقل تكلفة .

د - الالتزامات العرضية والارتباطات :

- * يتم تضمين سلم آجال الاستحقاقات ما يقدره البنك من قروض يمكن الحصول عليها أو منحه لقروض مرتبط عليها فى جانب الأصول أو الالتزامات بحسب الحالة
- . Drawdown on Lending Commitments
- * لا يتم تضمين سلم آجال الاستحقاقات البنود التالية ، وان كان يتعين أن تؤخذ فى الاعتبار لدى إدارة البنك للسيولة .

(أ) الالتزامات العرضية الأخرى ومن ذلك خطابات الاعتماد وخطابات الضمان التمويلية

. Letter of credit and financial guarantees

(ب) الارتباطات عن عقود المشتقات

Swaps, Options, and other interest rate and forward foreign exchange rate contracts

ه - القروض غير المنتظمة :

تدرج أكثر من سنة وعند اتخاذ اجراء بشأنها واعادة جدولتها تدرج وفقا لبرنامج السداد .

و - معالجة بعض البنود الاخرى :

- * ادراج أرصدة الاحتياطي الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى ضمن أجل أكثر من سنة .
- * ادراج الفائض فى الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزى ضمن الشريحة الزمنية اليوم التالى .
- * ادراج حقوق المساهمين والمخصصات والأصول الثابتة ضمن الشريحة الزمنية أكثر من سنة .
- * ادراج الارصدة المدرجة ضمن الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى وفقا لاجل الحساب أو تاريخ التسوية .

: _____

		6	3	3				/
			6					
								(1)
								(2)
								(2-1) = (3)
								(4) *

(/)

*

-

-

*

()

: _____

		6	3					/
			6	3				
								(1)
								(2)
								(2-1) = (3)
								(4) *

(/)

*

-

-

*